مشيخة الأزهر الشريف

مرصد الأزهر لمكافحة التطرّف

آليات مواجهة الفتاوى العشوائية

والمعلومات المضللة المدعومة بالذكاء الاصطناعي

بحث مقدّم للمشاركة في المؤتمر الدولي العاشر لدار الإفتاء

بعنوان: الإفتاء في عصر الذكاء الاصطناعي

١٢-١٣ أغسطس ٢٠٢٥م

إعداد

د. محمد عبد الحليم علي فراج

مدرّس بكلية التربية جامعة الأزهر

وعضو مرصد الأزهر لمكافحة التطرّف

أ.د.م. رهام عبد الله سلامة

أستاذ مساعد بكلية الدراسات الإنسانية

والمدير التنفيذي لمرصد الأزهر لمكافحة التطرّف

القاهرة

محرّم ١٤٤٧هـ/ يوليو ٢٠٢٥م

ملخص البحث*

في ظل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ظهرت تحديات غير مسبوقة تتعلق بتوظيف هذه التقنيات في إنتاج ونشر محتوى ديني مضلل، خاصة ما يتعلق بالفتاوى العشوائية التي تصدر من جهات غير مؤهلة، أو من تطبيقات وروبوتات ذكية لا تملك الإطار الشرعي السليم، ويهدف هذا البحث إلى استكشاف آليات فعّالة لمواجهة هذه الظاهرة المتنامية، من خلال تحليل أبعادها التقنية والدينية والاجتماعية، وتقديم استراتيجية متعددة المستويات للتعامل معها، ويعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي، بالإضافة إلى دراسة حالة لعدد من النماذج الرقمية التي أنتجت محتوى دينيًا باستخدام الذكاء الاصطناعي، مع تحليل مدى دقته وتأثيره. كما يتناول البحث الأطر الشرعية والمعايير العلمية لضبط الفتوى، ومقارنة ذلك بما تنتجه النماذج الذكية، ويقترح البحث مجموعة من الآليات، من بينها: تفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الدينية الرسمية، تطوير نماذج ذكاء اصطناعي منضبطة شرعيًا بإشراف علماء مؤهلين، نشر الوعي المجتمعي بأخطار الفتوى العشوائية، وتعزيز الثقافة الرقمية لدى المستخدمين، كما يوصي بتكامل الجهود بين المؤسسات الدينية والتقنية والتعليمية لمواجهة هذا التحدي المستقبلي.

د. محمد عبد الحليم علي فراج **أ.د.م. رهام عبد الله سلامة**

*** شارك الزميل الراحل د. محمد عبد الحليم علي فراج (رحمه الله) عضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الأزهر وعضو مرصد الأزهر لمكافحة التطرّف في إعداد هذا البحث، لكنّ القدر لم يمهله أن يرى ثمرة أفكاره وطرحه الذي كان ينوي المشاركة به، رحمه الله رحمة واسعة وجعل ما قدّم من علم وعمل في ميزان حسناته.**

مدرّس بكلية التربية جامعة الأزهر
وعضو مرصد الأزهر لمكافحة التطرّف

أستاذ مساعد بكلية الدراسات الإنسانية
والمدير التنفيذي لمرصد الأزهر لمكافحة التطرّف

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين...

أما بعد

فإن الفتوى منصب عظيم الأثر ، بعيد الخطر – فإن المفتى قائم مقام النبي صلى الله عليه وسلم فهو خليفته ووارثه، و العلماء ورثة الأنبياء ، وهو نائب عنه في تبليغ الأحكام ، وتعليم الأنام وإنذارهم بها لعلهم يحذرون.

وفي ظل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ظهرت تحديات غير مسبوقة تتعلق بتوظيف هذه التقنيات في إنتاج ونشر محتوى ديني مضلل، خاصة ما يتعلق بالفتاوى العشوائية التي تصدر من جهات غير مؤهلة، أو من تطبيقات وروبوتات ذكية لا تملك الإطار الشرعي السليم، ويهدف هذا البحث إلى استكشاف آليات فعّالة لمواجهة هذه الظاهرة المتنامية، من خلال تحليل أبعادها التقنية والدينية والاجتماعية، وتقديم استراتيجية متعددة المستويات للتعامل معها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتضح أهمية الموضوع من حيث الحاجة الملحة لضبط مسألة الإفتاء، وحسن استخدام التقنيات الحديثة، وضرورة وضع آليات محددة وواضحة لمواجهة الفتاوى العشوائية، والمعلومات المضللة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، خاصة وأن الذكاء الاصطناعي اليوم

أصبح حدثـًا ذا أهمية بالغة تتنوع مجالات استخدامه، وتكثر الحاجة إليه، وهو بلا شك تقدم تكنولوجي كبير، ولذلك كان اختيارنا لهذا الموضوع والذي جاء بعنوان (**آليات مواجهة الفتاوى العشوائية والمعلومات المضللة المدعومة بالذكاء الاصطناعي**)

مشكلة البحث:

تتضح مشكلة البحث من خلال الإجابة على عدة أسئلة منها:

١- هل هناك خطر حقيقي من الفتاوى العشوائية التي تبث على وسائل التواصل أو العالم الفضائي بشكل عام؟

٢- هل هناك ضوابط معينة لضبط عملية الإفتاء الإلكتروني؟

٣- ما هي الآليات الحقيقية التي يمكن طرحها لمواجهة مشكلات الفتاوى المدعومة بالذكاء الاصطناعي؟

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم فيه بتحليل الآراء والمعلومات تحليلاً علمياً ملتزمين فيه بالحيدة والموضوعية في عرض الحقائق وتناولها دون تحامل أو تعصب.

بالإضافة إلى دراسة حالة لعدد من النماذج الرقمية التي أنتجت محتوى دينيًا باستخدام الذكاء الاصطناعي، مع تحليل مدى دقته وتأثيره. كما يتناول البحث الأطر الشرعية والمعايير العلمية لضبط الفتوى، ومقارنة ذلك بما تنتجه النماذج الذكية.

خطة البحث: وقد جاء البحث مكونـًا من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، ومنهجي في البحث وخطة البحث.

المبحث الأول: الفتوى وضوابط الإفتاء الإلكتروني، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الفتوى، والفتوى الإلكترونية في اللغة والاصطلاح

المطلب الثاني: ضوابط الإفتاء الإلكتروني

المطلب الثالث: نموذج لأخطاء فتاوى الذكاء الاصطناعي وبعض نتائجه

المبحث الثاني: أسباب انتشار الفتاوى العشوائية، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: غياب الوسطية في الفتوى

المطلب الثاني: التسرع في الفتوى

المطلب الثالث: استغلال المواقع الحديثة في بث فتاوى خاطئة

المبحث الثالث: آليات مواجهة الفتاوى العشوائية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، ويشتمل على ثلاثة مطالب: المطلب الأول: تفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الدينية الرسمية

المطلب الثاني: تطوير نماذج ذكاء اصطناعي منضبطة شرعـًا بإشراف علماء مؤهلين

المطلب الثالث: نشر الوعي المجتمعي بأخطار الفتوى العشوائية

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

والله أسأل أن يتقبل هذا البحث وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم الدين، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين.

وصلِّ اللهم على فيض رحمتك للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول

الفتوى وضوابط الإفتاء الإلكتروني

المطلب الأول

تعريف الفتوى، والفتوى الإلكترونية في اللغة والاصطلاح

الفتوى في اللغة :

تعرف الفتوى في اللغة بأنها: (اسم يوضع موضع الإفتاء، فيقال: أفتيت فلانًا في مسألته، إذا أجبته عنها، والاسم إفتاء أو فتوى، وتطلق كذلك على الجواب الذي أفتى به الفقيه فيقال: الفتوى فيه كذا، كما تطلق الفتوى عند أهل اللغة على الحكم الجديد الذي يخرجه الفقيه في النوازل والمستجدات، فيقال: أفتى المفتى، إذا أحدث حكمًا جديدًا. والفتوى بفتح الفاء – لغة أهل المدينة، وقد يقال لها أيضا– فتيا، وفتوى – بضم الفاء، وهي مشتقة عند العرب من الفتي، وهو الشاب الحدث الذي شب وقوي؛ لأنها لما كانت تبيينا للمُشكل من الأحكام، صار المفتي كأنه يقوي بفتواه هذا المشكل بالبيان حتى يشب ويصير فتيًا قويًا)[1]

تعريف الفتوى اصطلاحًا:

(١) لسان العرب، لابن منظور مادة (فتا) ١٥/ ١٤٧ وما بعدها ط دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ. تهذيب اللغة، للأزهري مادة (فتا) ١٤/ ٢٣٤ ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، تحقيق: محمد عوض مرعب، المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة مادة (ف ت ي) ٩/ ٥٢٤ ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، تحقيق عبدالحميد هنداوي.

عرفت الفتوى بتعريفات متعددة في كتب الفقهاء، ومن هذه التعريفات ما يلي:

عرفها الإمام القرافي – رحمه الله – بأنها : "إخبار عن الله – تعالى – في إلزام أو إباحة)[1] .

وقد تناول تعريفه هذا كل إخبار عن حكم الله –تعالى– في المسألة، سواء كان هذا الإخبار مُلزِمًا أو غير ملزم، وسواء تقدم عليه سؤال أو لم يتقدم، والأولى التقييد بذلك،[2] ومن أجل ذلك عرفها بعضُهم بأنها: "تبيين الحكم الشرعي للسائل . والإخبار بلا إلزام[3] فقوله: "للسائل عنه"؛ يفيد اقتضاء الفتوى وجود سائل وهو المستفتي، فاشترط أن يتقدمها سؤال، وقوله: "بلا إلزام"؛ احتراز عن حكم القاضي؛ لأنه وإن كان هو الآخر مخبراً عن حكم الله – تعالى– إلا أن إخباره ملزم، والفتوى غير ملزمة [4]، وقوله: "تبيين الحكم عنه الشرعي للسائل عنه" يشمل ما لو كانت المسألة منصوصة في المذهب ويقوم المفتي بنقل حكمها، أو كانت نازلةً مستحدثةً تحتاج إلى تخريج حكم جديد فيها، فجميع ذلك فتوى في اصطلاح الفقهاء)[5].

(١) الذخيرة للإمام القرافي تحقيق: محمد حجي. ١٠، / ١٢١ ط دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م

(٢) إشكالية الهوية فتوى الإليكترونية، دراسة فقهية حول لوازم وى الشرعية وفوضى الفتاوى في العالم الافتراضي د/ أحمد سعد علي البرعي صـ ٢٧٠٢ العدد ٤ جمادى الاولى / ١٤٤٣/ ٢٠٢١ حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين القاهرة .

(٣) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى للرحيباني ٤٣٧/ ٦ ط. المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

(٤) كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي ٣٧٩/ ٦ ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ه

(٥) آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، للنووي ص ٢٨ وما بعدها ط دار الفكر، دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ،

من خلال ذلك يمكن القول بأن الفتوى تلبي حاجة شرعية لدى كل سائل عن حكم الله تعالى ورسوله، مع مراعاة ما قرره العلماء من ضوابط تتعلق بحال السائل والزمان والمكان.

الفتوى الإلكترونية:

ونعني بها: الفتوى التي تتم بجميع أركانها عبر وسيلة من الوسائل الإلكترونية الحديثة المعتمدة على شبكة الإنترنت كصفحات الويب والتطبيقات الذكية والبريد الإلكتروني، وغيرها بحيث يرفع السائل (المستفتي) سؤاله عبر وسيلة من هذه الوسائل الإلكترونية، ليجيبه المفتي عبر الوسيلة نفسها.[1]

من خلال ما سبق يتبين أن الفتوى تعني: الإخبار عن حكم الله سبحانه وتعالى، في مسألة معينة، وبيان الحكم الشرعي لها، وتتغير وسائل الفتوى لتشمل الوسائل التقليدية والحديثة، ومن الوسائل الحديثة (الوسائل الإليكترونية) ويقصد بالفتوى الإلكترونية: تلك الفتاوى التي تتم عبر وسائل التواصل الإلكترونية الحديثة، ويشمل هذا (صفحات الانترنت، والذكاء الاصطناعي، والبريد الإليكتروني، والتطبيقات الإلكترونية المختلفة).

***

(١) إشكالية الهوية فتوى الإليكترونية د/ أحمد سعد علي البرعي صـ ٢٧٠٣ م س

المطلب الثاني

ضوابط الإفتاء الإلكتروني

ذكرنا فيما سبق أن الفتوى بيان الحكم الشرعي عند السؤال عنه، وقد تكون بلا سؤال مع بيان حكم النزول لتصحيح أحوال الناس وأعمالهم وبناء على ذلك فإن المفتي هو العالم بالأحكام والقضايا والحوادث الشرعية، الذي اكتسب العلم والقدرة التي تمكنه من استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها وتنزيلها على الوقائع والأحوال الواقعة.

وقد أكد العلماء على أن الفتوى أمرٌ عظيمٌ لأنها بيانٌ لشرع رب العالمين، والمفتي يوقع عن الله سبحانه وتعالى في حكمه، ويقتدي برسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان أحكام الشريعة.

وهناك ضوابط عامة للفتوى، وضوابط خاصة بالإفتاء الإليكتروني، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الضوابط العامة للإفتاء:

لقد قرر علماء الإسلام عدة ضوابط للإفتاء، وبناء عليها لا يجوز للإنسان أن يتولى مهمة الإفتاء إلا إذا استوفى هذه الضوابط، ومن هذه الضوابط : المعرفة التامة لكتاب الله سبحانه وتعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، والعلوم التي تتعلق بهما. ثم معرفة مواطن الإتفاق والاختلاف بين الفقهاء ،والفهم التام لمبادئ الفقه الإسلامي وأصوله وقواعده وأهداف الشريعة ، وكذلك العلوم المساعدة لذلك والتي يسميها العلماء (علوم الآلة) مثل

النحو ، والصرف ، والبلاغة ، واللغة ، والمنطق ،[1] وغيرها. بالإضافة إلى ذلك ينبغي على المتصدر للفتوى أن يكون واعيـًا وعيـًا تامـًا بأوضاع الناس وعاداتهم ، ومعرفة الزمان الذي تصدر فيه الفتوى وتطوراته ، وإدراك العُرف، والأشخاص والأحوال أيضـًا، إذ من المقرر عند العلماء: تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والأحوال والأشخاص. كما ينبغي أيضـًا أن يكون لدى المفتى القدرة على استنباط الأحكام الشرعية.

ثانيـًا: الضوابط الخاصة بالإفتاء الإلكتروني:

لا شك أن التقدم التكنولوجي نعمة كبرى منّ الله سبحانه وتعالى بها علينا، فهي تيسر العلم، وتوفر الوقت والجهد، وتعزز التواصل، وتقرب الزمان، ولذلك وجب علينا استغلال هذه النعم بطريقة صحيحة حتى يمكن الاستفادة منها بأقصى قدر.

"فيجب على دور الإعلام مراعاة تخصص من يفتي في برامجها؛ فمن يتكلم في باب من أبواب العلم لا يلزم أن يحسن الفتوى في غيره، وهذا ما عبر عنه الأصوليون قديما بمبدأ تجزؤ الاجتهاد. والأفضل أن يكون برنامج الإفتاء مسجلا غير مباشر، بحيث تتوافر فرصة الاطلاع على المراجع العلمية الضرورية قبل الإجابة. أما إذا دعت الحاجة إلى قبول الأسئلة على الهواء مباشرة فينبغي أن تقتصر الإجابة على كبار العلماء. وعلى المفتين عبر هذه الوسائل أنفسهم مخاطبة المستفتين بلغة العصر وأساليبه المباحة، والحرص على ذكر الحكم مقرونا بحكمته وعلته، مع اقتراح بدائل حسنة عما حرمه الله لمستفتيهم، تأسيا بالنبي صلى الله عليه

(١) آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، للنووي ص ٢٩ م س،

وسلم. وتلزم من يفتي عبر الوسائط الإليكترونية خاصة معرفة أعراف المستفتين وأحوالهم، لأن هذه الوسائط لا تحدها الحدود الجغرافية. مع التأكيد على ضرورة قيام سلطة الإفتاء في كل بلد بالتعريف بأهل العلم الثقات، بهدف منع غير الأكفاء من اقتحام مجال الإفتاء عبر وسائل الإعلام[1].

يقول الدكتور البرعي: أما في يومنا هذا، ومع انتشار هذه الوسائل الإلكترونية وزيوعها، فباب التزوير والفوضى في الفتوى الإلكترونية واسع ومفتوح على مصراعيه، إن لم تتضافر الجهود من العلماء المتخصصين ومن القائمين على أمر الفتوى الرسمية في البلدان، وإن لم يساعد الإعلام في تثقيف الناس وتوعيتهم بضوابط الفتوى التي أصلها العلماء المتخصصون، وإن لم تتدخل الحكومات بالتقنين والمعاقبة؛ فإن من أمِنَ العقاب أساء الأدب؛ فالصفحات الإلكترونية الوهمية، وانتحال الشخصيات، وتسفيه أهل الفتوى الرسمية وتسفيه آرائهم، وتطاول كل من هب ودب على أمر الفتوى في هذا العالم الافتراضي،والدعوى للعنف والإرهاب والتطرف باسم الدين، أمر أضحى ظاهراً للعيان.[2]

(١) ضوابط الإفتاء في أجهزة الإعلام والوسائط الإلكترونية د/ عبدالرازق عبدالمجيد صـ٢٥ مجلة كلية الدعوة والإعلام جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

(٢) إشكالية الهوية فتوى الإلكترونية، د/ أحمد سعد علي البرعي صـ ٢٧١٤ م س

❊ ❊ ❊

المطلب الثالث

نموذج لأخطاء فتاوى الذكاء الاصطناعي وبعض نتائجه

قامت وحدة البحوث والدراسات بمرصد الأزهر لمكافحة التطرف بإعداد نموذج لأخطاء الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث المتعلق بالعلوم الشرعية، نسوق هذه الدراسة لبيان خطورة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الفتوى. وقد جاء في هذه الدراسة ما يلي:

تشهد الأيام الحالية تطورًا سريعًا في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وصار تدخله في شتى مجالات الحياة أمرًا واقعًا، فمن المجال الأدبي واستخدامه في الكتابة والترجمة والتحليل، إلى المجال التقني وإنشاء الأكواد البرمجية إلى غير ذلك من المجالات، وصولًا إلى المجال الديني واستخدامه في الفتوى وكتابة الأبحاث الدينية، وسور القرآن الكريم والأحاديث النبوية. ولا تكمن المشكلة في أن يصبح الاعتماد على الذكاء الاصطناعي جزءًا من أدواتنا في الوفاء بالأعمال والتكليفات، أو حتى التفكير في حلول لمشكلات أو غير ذلك، ولكن الخطر كل الخطر أن تقع هذه الأداة الاصطناعية المبرمَجة في يد غير المتخصصين، خاصة في المجال الديني والدعوي، فكما يوفر الذكاء الاصطناعي فرصًا كبيرة للتقدم والازدهار ويسهم في إنجاز العديد من المشاريع بسهولة وسرعة فائقة، فإنه يمثل تهديدًا خطيرًا إذا ما تم استخدامه من قبل غير المتخصصين، فغير المتخصص في المجال الديني مثلًا لا يمكنه أن يلحظ الأخطاء الواردة في النصوص الدينية التي يوردها الذكاء الاصطناعي للتدليل على حكم أو إثبات حالة كما في القرآن الكريم، أو الأحاديث النبوية، أو الأقوال المأثورة عن الصحابة

والتابعين أو الفتاوى الشرعية المهمة، إلى غير ذلك، وقد يستخدمه البعض لأغراض بحثية فيوقعه في أخطاء لا حصر لها، منها تحريف نصوص القرآن الكريم، وتأليف أحاديث غير موجودة ولا يصح نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو الاستشهاد بأقوال عن التابعين لم ترد في كتب التراث، مدعيًّا أنها وردت في بعض الكتب، ويذكر بعدها مراجع مزيفة. وقد انتشرت هذه الأدوات الذكية بكثرة، وشاعت بين المستخدمين بشكل مقلق، وتعددت مجالات استخدامها، كما حذر كثير من المتخصصين من استخدامها بشكل غير دقيق، خاصة في المجالات المتخصصة التي تحتاج إلى فهم ودراسة قبل الخوض فيها، أو استخدامها في النصوص المقدسة الثابتة التي لا تقبل التحريف أو التأويل. وبعد انتشار العديد من التحذيرات حول دعاوى التحريف التي تقوم بها أدوات الذكاء الاصطناعي في كتابة نصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، رأى مرصد الأزهر لمكافحة التطرف تحذير قرائه ومتابعيه من هذه التحولات الخطيرة التي قد لا يدركها البعض خاصة من النشء،

فبناءً على تجربة قام بها المرصد لبعض أدوات الذكاء الاصطناعي والتي تسم "Meta AI" فكانت التجربة كما يلي: عندما طُلب منه كتابة الآيات التي ذكر فيها لفظ "الربا" في القرآن الكريم: ذكر ٧ آيات، آيتان فقط صحيحتان في النص والعزو، وآيتان صحيحتان في النص فقط ومختلفتان في العزو، وآيتان محرفتان تحريفًا ظاهرًا، وآية لم ترد في كتاب الله عزَّ وجلَّ ولا حتى جزء منها. وقد يغيب عن غير المتخصص الذي لا يحفظ كتاب الله عزَّ وجلَّ ملاحظة هذا التحريف، ومن ثمّ قد يعتمد عليه في أبحاثه أو تساؤلاته عن أمر ما، الأمر الذي قد يؤدي إلى تشويش عقيدته، أو انحرافه عن صحيح الدين، أو يوقعه في الإلحاد، أو التطرف؛ بسبب التناقض الذي قد يحدث من مثل هذا التحريف الكلي، أو الجزئي.

كما أجرى المرصد تجربة أخرى حيث

طلب من "Meta AI" ذكر الآيات القرآنية التي تتناول أحكام الصلاة، فذكر ١٣ آية، من بينها آية واحدة صحيحة في المتن ومتعلقة بالموضوع لكنها خطأ في العزو، وهي: "فإذا قضيتم الصلاة فاذكروا الله قيامًا وقعودًا وعلى جنوبكم" فقد وردت هذه الآية في سورة النساء رقم (١٠٣)، وليس المائدة (١٠). وآية أخرى صحيحة في المتن والعزو لكنها لا تتعلق بالموضوع، وهي: "فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى". الأنفال (١٧)، أما باقي الآيات فهي محرفة تحريفًا كليًّا، أو جزئيًّا، فالمعرفة تحريفًا كليًّا مثل: (ثم توضؤوا للصلاة)، (وإذا كنتم تقاتلون في سبيل الله فتصدعوا إلى الصلاة)، (وإذا وجد ماء فاغسلوا وجوهكم وأرجلكم). (يا أيها الذين آمنوا ليستطيع المشركون خالقي لكم شيئا من الله وهم يلمزون)، والمحرفة تحريفًا جزئيًّا مثل: (وإذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأرجلكم إلى الركبين)، (فإذا أمنتم فإن الصلاة كانت على المؤمنين كتابًا موقوتًا).

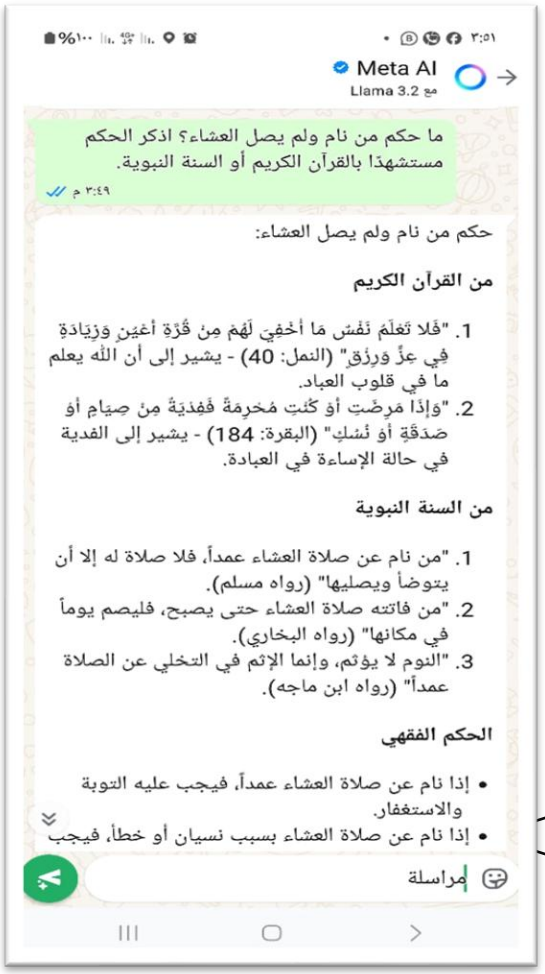

أما فيما يخص السنة النبوية المطهرة، فقد تم سؤاله عن حكم من نام ولم يصلِّ العشاء، وكما يظهر في الصورة كمية التحريف التي وردت في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. فالآية الأولى التي ذكرها محرفة، وليس لها علاقة بموضوع السؤال، والآية الثانية محرفة

أيضًا. أما الأحاديث الثلاثة فكلها أحاديث مؤلفة ومختلقة ولا وجود لها بهذا المتن.

والملاحظ من خلال التجارب السابقة أن هذه الأداة وغيرها من الأدوات والتطبيقات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي تظهر للقارئ وكأنها شخص أكاديمي يجيبه إجابات دقيقة مفصلة، حيث يقسم الإجابة إلى عدة عناصر وتحت كل عنصر يسرد تفاصيل دقيقة، لكنه في الحقيقة أبعد ما يكون عن الصواب، فإجاباته إما مؤلفة، أو مزيفة، أو خاطئة، أو على أقل تقدير تدور حول الإجابة الصحيحة، وقليل من يدرك ذلك. وقد شاع استعمال هذه الأدوات بين المستخدمين بشكل كبير وفي وقت قليل جدًّا؛ نظرًا لأنها مجانية وسهلة الوصول لجميع المستخدمين، ما يثير المخاوف من سوء استخدامها، أو الاعتماد عليها في أمور دينية، سواء كان في تجارب فردية أو أبحاث أكاديمية، أو الاستعانة بها من قبل المتخصصين مثل: الدعاة، والخطباء لتزويدهم بمعلومات، أو إعادة صياغة الخطبة أو البحوث الأكاديمية بشكل أكثر بلاغة وإبداعًا، وفي الوقت نفسه أكثر خطأً، وتحريفًا. ومرصد الأزهر إذ يحذر من استخدام هذه الأدوات بغير حذر، فإنه يشدد على التأكد مما ورد بها من

معلومات وعدم الاعتماد عليها في مجالات متخصصة، خاصة فيما يمس الدين والعقيدة الإسلامية؛ لأن ذلك قد ينتج عنه تضليل بعض المسلمين، وتشويه النصوص الدينية، ونشر الأفكار المتطرفة، أو الأفكار الإلحادية، فضلًا عن التحريف المتعمد في النصوص الثابتة الذي قد يستغله بعض أعداء الدين ذريعة للتشكيك في الدين الإسلامي، أو الطعن في معتقدات المسلمين، وثوابتهم. ومما يوصي به مرصد الأزهر لمكافحة التطرف في التعامل مع مثل هذه الأدوات الذكية هو التعامل معها بحذر شديد واستخدامها فقط في الحصول على المعلومات العامة دون الاعتماد عليه في معلومات متخصصة، كما يمكن الاستفادة منها في تطوير البرامج التعليمية الدينية التي تدمج بين التكنولوجيا والدين وفق مدخلات تتم مراجعتها بشكل دقيق. كما يوصي المرصد بأهمية توعية الشباب والنشء بضرورة الحفاظ على الهوية الدينية في العصر الرقمي وعدم الانسياق وراء النتائج التي تقدمها البرمجيات المتاحة دون بحث ودراسة، من خلال تنظيم حوارات دينية ولقاءات تجمع بين علماء الدين والمتخصصين في تقنيات الذكاء الاصطناعي[1]

(١) تاريخ الزيارة ٢٥/ ٦/ ٢٠٢٥

https: / /www.azhar.eg /observer /٪D8٪AA٪D9٪81٪D8٪A7٪D8٪B5٪D9٪8A٪D9٪84-٪D8٪AF٪D8٪B1٪D8٪A7٪D8٪B3٪D8٪A7٪D8٪AA-٪D9٪88٪D8٪AA٪D9٪82٪D8٪A7٪D8٪B1٪D9٪8A٪D8٪B11 /ArtMID /14430 /ArticleID /89914 /٪d8٪a7٪d9٪84٪d8٪b0٪d9٪83٪d8٪a7٪d8٪a1-٪d8٪a7٪d9٪84٪d8٪a7٪d8٪b5٪d8٪b7٪d9٪86٪d8٪a7٪d8٪b9٪d9٪8a-٪d9٪88٪d8٪a3٪d8٪ab٪d8٪b1٪d9٪87-٪d9٪81٪d9٪8a-٪d8٪aa٪d8٪b4٪d9٪88٪d9٪8a٪d8٪b4-٪d8٪a7٪d9٪84٪d9٪87٪d9٪88٪d9٪8a٪d8٪a9-

%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%8a%d9%86%d9%8a%d8%a9-

%d8%aa%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d9%81-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b5%d9%88%d8%b5-

%d9%86%d9%85%d9%88%d8%b0%d8%ac%d9%8b%d8%a7

المبحث الثاني

أسباب انتشار الفتاوى العشوائية

الفتوى أمانة كبرى ومسئولية عظمى، خطرها شديد ومآلها بعيد، فالذي يفتي إنما يحدث الناس بحكم الله ورسوله، فيبين أحكامًا ويوضح فروعًا، ويقسم ميراثًا، وبناء على الفتوى يلتقي الرجل بالمرأة على شرع الله، فتنبني الأسر، وبتقام المجتمعات، وبالفتوى يتحاكم الناس إلى شريعة الله تعالى، وعليها تقوم العلاقات الدولية، ولأجل ذلك كله كان لابد من الحذر من الفوضى في مجال الفتاوى، والعلم بأن انتشار الفتاوى العشوائية أمر في غاية الخطورة له أسباب متعددة منها ما يتعلق بطبيعة الفتوى الإلكترونية، ومنها ما يتعلق بالتكوين العلمي الصحيح للمفتي، ويمكننا أن نوضح هذه الأسباب في المطالب التالية:

المطلب الأول: غياب الوسطية في الفتوى

لابد للعالم عندما يصدر فتوى النظر فيما يصلح لكل مستفتي في نفسه، بحسب الوقت، والحال كما لا يجوز له تبني الآراء الشاذة، وإذاعتها بين الناس، ومما يؤسف له غياب الوسطية في الفتوى وظهور التشدد الذي لا علاقة له بالعلم الصحيح الذي يعتمد على أسس الفتوى وأصولها.

ومن أمثلة الفتاوى التي غابت عنها الوسطية والاعتدال والحق: فتوى إهدار دم السائحين الإسرائيليين والتي ذكرها أحد الدعاة في قناة الناس الفضائية بمناسبة الغزو الإسرائيلي للبنان،[1] وهي فتوى مخالفة لكل تعاليم الإسلام الذي يدعو إلى السماحة والعدل ونبذ الظلم، وعدم مؤاخذة البرئ بالجاني ؛ قال تعالى: " لا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ[2] ، بالإضافة إلى أن تأشيرة الدخول على جواز السفر – مختومة بختم الدولة، ومكتوب فيها إجازة الدولة لصاحب التأشيرة بدخول أراضيها والإقامة فيها – لها حكم عقد الأمان إضافة إلى أن العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات بين تلك البلاد وبعضها بمثابة معاهدة لا يفتقر بعدها إلى عقد أمان آخر فلا يجوز التعرض له، ولا الاعتداء على نفسه ولا ماله، وقد ثبت عن

---

(١) راجع: فوضى الفتاوى الإلكترونية سبابها، نتائجها، سبل القضاء عليها، د/ سمحاء عبدالمنعم أبو العطا مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالمنصورة العدد الثاني عشر ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ م صـ٤٢١

فتوى دار الإفتاء المصرية www.dar-ali5a.org/AR/ViewResearch.aspx?ID=227

(٢) سورة الممتحنة : آية : ٨

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاما[1] وعليه فإن قتل المستأمن الذي يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان)[2] يُعد خيانة للأمانة، والرسول عليه الصلاة والسلام عندما دخل المدينة أعطى العهد لليهود، ووفى لهم، وما قاتلهم إلا بعد أن نقضوا هذا العهد. فمثل هذه الفتوى الصادرة عن غير علم أدت إلى اتهام المسلمين بالدعوة إلى التطرف والعنف. وأيضًا من فتاوى المتشددين غير المؤهلين للإفتاء: فتوى أصدرها أحد الدعاة على موقعه الرسمي بتحريم الزينة وفوانيس رمضان التي يصدر منها الموسيقى والأغاني مشيرًا إلى أنها بدعة لا أصل لها في الإسلام، ولا يجب السير وراءها. كذلك فإن من صور عدم تأهل المفتي والتي تؤدي به إلى الوقوع في الخطأ عند الإفتاء: الجمود في فهم واستعمال النصوص دون التنبه إلى متغيرات الواقع، والإخفاق في تحليل وفهم ما يحيط بالمسألة موضع الفتوى، وعدم مراعاة ما يترتب على الفتوى من آثار بعد ذلك، وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي : "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعـًا"[3] بالإضافة فتوى أصدرها بعض الدعاة بعدم جواز الاحتفال بيوم الميلاد والمناسبات الدينية كليلة النصف من شعبان والوطنية ...

(١) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى: ٦٢ أبواب الجزية والموادعة/ ٥ باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم (ح٢٩٩٥/ ٣/ ١١٥٥) دار ابن كثير –بيروت

(٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢/ ٨٧٣) دار الملايين –بيروت ط٢/ ١٤٠١هـ

(٣) الموافقات للإمام الاشاطبي (٤/ ١٩٤–١٩٥) ط/ دار المعرفة –بيروت

وبناء على ذلك فإن مثل هذه الافتاوى هي التي تولد التطرف والإرهاب، وتجعل من المناخ السلمي العام مناخاً للتحجر والقسوة، وهذا ما لم يقصده الإسلام في دعوته ورسالته، إنما دعا الإسلام إلى السماحة واليسر، لا التنفير والعسر.

❊ ❊ ❊

المطلب الثاني

التسرع في الفتوى

التسرع في الفتوى والعجلة وعدم التثبت من أهم أسباب قال ابن الصلاح: " لا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى- أي يتعجل فيها- ومن عرف بذلك لم يجز أن يستفتى، وذلك قد يكون بأن لا يتثبت ويسرع بالفتوى قبل استيفاء حقها من النظر والفكر ، وربما يحمله على ذلك توهمه أن الإسراع براعة، والإبطاء عجز ومنقصة ، وذلك جهل، ولأن يبطىء ولا يخطىء أكمل به من أن يعجل فيضل ويضل، فإن تقدمت معرفته بما سئل عنه على السؤال، فبادر عند السؤال بالجواب؛ فلا بأس عليه، وعلى مثله يحمل ما ورد عن الأئمة الماضين من هذا القبيل[1]

وبهذا يتضح أن التساهل في الفتوى محرم عند أهل العلم، قال الإمام النووي رحمه الله تعالى :"يحرم التساهل في الفتوى، ومن عرف به حرم استفتاؤه، فمن التساهل أن لا يتثبت، ويسرع بالفتوى قبل استيفاء حقها من النظر والفكر؛ فإن تقدمت معرفته بالمسؤول عنه، فلا بأس بالمبادرة، وعلى هذا يحمل ما نقل عن الماضين من مبادرة"[2] ويقول الإمام ابن حمدان

(١) فتاوى ابن الصلاح (١/ ٤٦)

(٢) آداب الفتوى والمفتي والمستفتي صـ٣٧

"يحرم التساهل في الفتوى – أي العجلة فيها- واستفتاء من عرف بذلك؛ إما لتسارعه قبل تمام النظر والفكر؛ أو لظنه أن الإسراع براعة، وتركه عجز ونقص" [1]

ولهذه العجلة في الفتوى آثار سيئة تظهر على مستوى المسلم والأمة والإفتاء، واستقرار الأحكام الشرعية جراء التعجل في الفتوى، ومن أهم هذه الآثار اضطرابه في علاقته مع ربه، والخلق، وحينئذ تكون عبادته على غير هدى، ويعبد الله على غير اليقين في الأحكام الشرعية وبخاصة في تلك التي تتعلق بالحقوق والفروج والالتزامات الشرعية. والمفتي إذا لم يتق الله عز وجل في إفتائه، فإنه يعرض نفسه للخطر... ذلك أن التعجل في الفتوى خاصة في القضايا المتعلقة بمصير الأمة، وقضاياها الحية الحساسة في الشرق أو في الغرب؛ له أثر مباشر وبالغ في توجيه الأمة نحو حكم الله عز وجل في المعاش والمعاد، وهذا التوجيه السديد من شأنه أن يجنب الأمة الوقوع في مخالفة الشارع من جهة، والوقوع في المفاسد من جهة أخرى، لاسيما أن المسلمين يعيشون ظروفا صعبة تتطلب التريث في الإفتاء؛ لئلا يؤول الإفتاء خدمة لغير المسلمين، وحجة على أهل الإسلام، فالمفتي عليه التريث في إطلاق الإفتاء في القضايا الخطيرة الحساسة؛ حتى يتبين أثرها على الأمة، وما ستحدثه من آثار سلبية على الأمة، وبخاصة إذا كان المفتي ممن يشار إليهم بالبنان في العلم، وممن يثق الناس بهم ؛ فإنه كما نص العلماء زلة عالِم زلة عالَم، وإصابة عالم حياة للعالم[2]

(١) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان صـ٣١

(٢) ttps: / /www.aliftaa.jo /Research /15 /Article.aspx?ArticleId=63#_edn13

ولذلك ينبغي على المفتي أخذ الحيطة والحذر، فكم من بيوت هدمت وأسر شتت ومجتمعات تقاتلت بسبب كلمة غير مسئولة ، أيـًا كان الدافع وراءها ، الجهل أو العجلة أو الهوى. ولذلك قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى (لا أعلم أحداً من أهل العلم رخّص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي ولا يحكم برأي نفسه، إذا لم يكن عالمـًا بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والإجماع والعقل)[1]

(١) الأم للإمام الشافعي (٧/ ٣١٥) ط دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

المطلب الثالث

استغلال المواقع الحديثة في بث فتاوى خاطئة

مما لا شك فيه أن المواقع الإلكترونية المتعددة ساهمت في تيسير بث فتاوى شاذة أو مضللة، بل نرى أن المسالة أصبحت بلا ضابط حتى يقول من شاء ما شاء وقت ما يشاء.

"وقد ساعد التقدم التكنولوجي الذي يعيشه غير المؤهلين للإفتاء بالانتشار ووصولهم لكثير من الناس، فأصبح لكل منهم منبره الخاص من موقع الكتروني وصفحة فيسبوك و تويتر و واتساب يفتي فيهم كيفما شاء دون رقيب عليه. ولا شك أن دخول من ليس أهلًا للفتوى في الإفتاء، أدى إلى توسيع دائرة الخلاف ؛ لأن بعض الدعاة والوعاظ والمفكرين عندما يستفتون وهم غير متخصصين ولا مؤهلين، فإن الواحد منهم يجيب مخافة أن يوصف بعدم الكفاءة، أو الضعف العلمي، وقلة التحصيل، فتسقط على حد تصوره قيمته عند الناس، وفي هذه الحال قد يذهب إلى رأي غير مؤسس على دليل ونظر، وإنما يرتجله حين السؤال مباشرة ؛ ليُخرج نفسه من إحراج ذلك الموقف، فيكون مخالفًا للرأي الصحيح المقرر في الفقه الإسلامي، والذي يفتي به سائر أهل العلم، الأمر الذي يُحدث اختلافا علميا موهوما في تلك المسألة، وهذا الأخير يوقع من سمعوا ذاك الرأي المرتجل في حيرة من أمرهم عندما يقارنوه بما سمعوه من العلماء من غير ذلك المفتي، وللأسف فإن عوام الناس لا يفرقون بين

اختصاصات العلماء، بل سائرهم يظن الخطيب أو الواعظ أو الداعية أو المفكر الإسلامي من أهل الفتوى، والحقيقة أنهم ليسوا أهلا للتصدر للفتوى، فلكل علم رجاله، ولكل فن أهله."[1]

ولخطورة هذه الفتاوى العشوائية أسوق تقرير دار الإفتاء المصرية الذي حدد نسبة الفتاوى العشوائية وأهدافها على مواقع التواصل وهي كالتالي:

"فقد كشف المؤشر العالمي للفتوى أن (٣٣٪) من محتوى فتاوى الجماعات المتطرفة كان يهدف لنشر الفوضى وبث الفرقة وزعزعة أمن المجتمعات وأن وسائل التواصل الاجتماعي"... أكثر المصادر نشرًا للفتاوى العشوائية والمضللة بنسبة ٣٩٪ وأن الشائعات والتريندات والمنابر الإلكترونية).. ظواهر تعكس التحديات التي تواجه المؤسسات الدينية في مواجهة عشوائية الفتوى

وقد عرض المؤشر العالمي للفتوى (GFI) التابع لدار الإفتاء المصرية والأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم دراسته "التصدي للفتاوى العشوائية .. نحو تفعيل لدور المؤسسات الإفتائية لمواجهة الفوضى المعاصرة"، على هامش الندوة الدولية الأولى التي تعقدها دار الإفتاء المصرية تحت رعاية فخامة السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، بعنوان: "الفتوى وتحقيق الأمن الفكري" بمناسبة اليوم العالمي للفتوى الذي يُحتفى به في الخامس عشر من ديسمبر من كل عام.

(١) فوضى الفتاوى الإلكترونية صـ٤٥٣ م س .

وتضمنت دراسة مؤشر الفتوى سبعة أقسام، ناقش القسم الأول فيها المقصود بـ"ظاهرة فوضى الفتاوى" من حيث المفهوم، واختص القسم الثاني بالحديث عن أسباب فوضى الفتاوى الإلكترونية، في حين احتوى القسم الثالث على تحليل لثلاثة ظواهر خاصة بفوضى الفتاوى وهي: (الشائعات- الترينداتِ - المنابر الإلكترونية)، أما القسم الرابع فتحدث عن الآثار المترتبة على ظاهرة فوضى الفتاوى، وقدَّمت الأقسام (الخامس والسادس والسابع) روشتة للتحقق من الفتاوى المضللة، وجهود المؤسسات الدينية الرسمية في هذا الإطار، وتوصيات لمواجهة الظاهرة.

واعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي والشرعي لعينة من الفتاوى والآراء غير المنضبطة قُدّرت بـ (٣٠٠) فتوى ورأي، بالإضافة إلى عددٍ من الدراسات والإحصائيات المتناولة لظاهرة الفتاوى العشوائية، كما اعتمدت منهجية الدراسة أيضًا على آلية "تحليل المضمون" بنوعَيْه الكمي والموضوعي، للتوصل للنتائج والخُلاصات، بجانب القياس الكمي لرجع الصدى وردود الأفعال.

بنسبة ٣٩٪.. مواقع التواصل الاجتماعي منبع الفتاوى العشوائية ، وقد كشفت الدراسة أن (٣٩٪) من الفتاوى العشوائية والمضللة، وكذلك المعلومات الدينية المغلوطة، قد صدرت عبر حسابات التواصل الاجتماعي، تلتها المواقع الإلكترونية والمنتديات بنسبة (٢٨٪)، ثم البرامج الفضائية بنسبة (٢٢٪)، وأخيرًا تطبيقات الهواتف بنسبة (١١٪).

وأكد مؤشر الفتوى أن هناك عدة أسباب أدت إلى انتشار الفتاوى غير المنضبطة، مشيرًا إلى أنها إما تتعلق بالمفتي، وإما تتعلق بالشخص المستفتي، وإما تتعلق بالوسيلة الإعلامية الناقلة للفتوى.[1]

من خلال ما سبق يتبين أن انتشار الفتاوى المضللة في المواقع الإلكترونية ظاهرة جديرة بطرح حلول عاجلة لمواجهتها، وأن الخطورة تكمن في عدم أهلية المتصدرين للفتوى في هذه الصفحات المجهولة والمواقع التي لا يعرف مصدرها ، ولا يعرف من يقوم عليها، خاصة وأن هذه الفتاوى تتعلق بالأمن والسلم المجتمعي ولذلك كان من الضروري أن نطرح آليات لمواجهة هذه الفتاوى المضللة، وذلك في المبحث التالي:

❊ ❊ ❊

(١) تاريخ الزيارة ١٥/ ٦/ ٢٠٢٥

https: / /www.facebook.com /EgyptDarAlIftaMedia /posts /%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9- /911667444440930 /

المبحث الثالث

آليات مواجهة الفتاوى العشوائية المدعومة بالذكاء الاصطناعي

المطلب الأول

تفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الدينية الرسمية

ذكرنا سابقـًا أن الفتوى من أهم أدوات التوجيه الديني والاجتماعي، وبيان الحكم الشرعي، إذ تُشكل الوعي الديني وتُنظم سلوك الأفراد والجماعات. ومع انتشار وسائل الإعلام الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي، اتسع نطاق إصدار الفتاوى خارج الأطر المؤسسية الرسمية، مما ساهم في انتشار فتاوى متطرفة أو غير مكتملة، بل ومتناقضة أحيانًا، وقد ذكرنا أمثلة ونماذج لهذه التفاوى المتطرفة أو الغير صحيحة سابقـًا، مما قد يُسبب البلبلة ويُزعزع الاستقرار الاجتماعي.

وهنا تتضح أهمية تفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الدينية الرسمية، كالأزهر الشريف ، ودار الإفتاء المصرية، وهيئة كبار العلماء، وغيرها من هيئات الإفتاء في العالم الإسلامي. ويشمل هذا التفعيل الجوانب التالية:[1]

(١) راجع: خطاب الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور احمد الطيب حفظه الله تعالى في مؤتمر الإفتاء العالمي. الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، القاهرة. عام ٢٠١٧

أولاً: التدوين والتنظيم: وذلك بوضع أطر قانونية وإدارية واضحة لتنظيم عملية الإفتاء، وتحديد مؤهلات المفتي، ووضع آليات لإصدار الفتاوى ونشرها، بما يضمن مرجعية دينية موحدة ومنظمة.

ثانيـًا: التأهيل: وذلك بتطوير برامج تدريبية وتعليمية للمفتين الرسميين لضمان كفاءتهم العلمية وقدرتهم على معالجة القضايا المعاصرة والتحديات الناشئة. وهنا نشيد أيضـًا بدورة الإفتاء التي تقوم بها دار الإفتاء المصرية (إعداد المفتين عن بعد) [1] لتخريج جملة من الكوادر المؤهلة للإفتاء، والتي أثمرت ثمرات طيبة مباركة تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.

ثالثـًا: الإشراف والمتابعة: وذلك عن طريق إنشاء هيئات تنظيمية علمية متخصصة لمراجعة الفتاوى المنشورة ورصد المخالفات أو الانحرافات، مع آليات راسخة للمساءلة.

رابعـًا: التوعية والتفاعل الإعلامي: وذلك عن طريق توعية الجمهور بأهمية استشارة المؤسسات الرسمية المعتمدة في الفتاوى وتوسيع حضور هذه المؤسسات في وسائل الإعلام والفضاءات الرقمية لمواجهة الفتاوى غير المنظمة.

رابعـًا: **التعاون الدولي**: وذلك بتنسيق الجهود بين هيئات الإفتاء والمجالس العلمية في جميع أنحاء العالم الإسلامي لتبادل الخبرات وتوحيد المواقف بشأن القضايا الرئيسية التي تهم الأمة.

(١) موقع دار الإفتاء المصرية، دليل ضبط الفتوى في الفضاء الإلكتروني٢٠٢١

إن تفعيل هذا الدور التنظيمي لا يهدف إلى تقييد حرية الرأي الشرعي أو الاجتهاد العلمي، بل إلى ضمان التزامه بمعايير علمية دقيقة. وهو يحمي المجتمع من الفتاوى المنحرفة أو التي تحرض على العنف والتطرف. وهذه مسؤولية دينية وقانونية وأخلاقية تقع على عاتق المؤسسات الدينية الرسمية بالتعاون مع الدولة والمجتمع المدني.

وخيراً فعلت الدولة المصرية الحبيبة حين أصدرت قانونـًا يجرم الفتوى من غير المؤهلين فهذه خطوة حقيقية وجادة لمنع الفتاوى العشوائية سواء في العالم الافتراضي أو الواقعي .

المطلب الثاني

تطوير نماذج ذكاء اصطناعي منضبطة شرعـًا بإشراف علماء مؤهلين

يُعدّ الذكاء الاصطناعي من أهم معطيات العصر الحديث، ويُستخدم الآن في مجالات حيوية كالطب والاقتصاد والتعليم والمجالات الدينية أيضـًا. ومن بين هذه التطبيقات الدينية أدوات الذكاء الاصطناعي المُصممة لإصدار الفتاوى، وتفسير النصوص الدينية، والإجابة على الأسئلة الشرعية. إلا أن هذه الاستخدامات تُثير تحديات كبيرة تتعلق بالدقة العلمية، والسلامة المنهجية، والضمانات الأخلاقية. وقد ذكرنا في تقرير مرصد الأزهر عدة نماذج لأخطاء فادحة وفتاوى خاطئة للذكاء الاصطناعي تتطلب منا الحيطة والحذر لذلك، من الضروري تطوير نماذج ذكاء اصطناعي متوافقة مع الشريعة الإسلامية تحت إشراف مباشر

من فقهاء متخصصين خاصة وأن الفتوى الإلكترونية لها خصوصية بصحابها في بعض الأحيان[1] وذلك على النحو التالي:

أولاً: إعداد قواعد بيانات شرعية موثوقة: وذلك عن طريق تجميع المصادر والمراجع المعتمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكتب الفقه، وتوثيقها بدقة لمنع التحريف والتزوير.

ثانيـًا: لابد من وجود إشراف علمي دقيق: وتشكيل لجان علمية من المتخصصين في العلوم الشرعية للإشراف على تصميم النماذج وتحديد نطاقها ووضع معايير قياسية لتدريب هذه الأنظمة.

ثالثـًا: الالتزام بمنهج الاجتهاد المنضبط: وقد ذكرنا سابقـًا ضوابط الفتوى الصحيحة ، إذ يجب احترام مقاصد الشريعة ومنع إصدار أحكام منحرفة أو متطرفة أو مخالفة للإجماع.

رابعـًا: مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي: وذلك بتصميم نماذج تراعي تنوع المجتمعات الإسلامية والمذاهب الفقهية، وتجنب الأحكام الجامدة التي تتجاهل العادات والظروف الخاصة بأهلها فالتوى تتغير بتغير الحال والزمان والأشخاص كما قلنا سابقـًا..

(١) إشكالية الهوية في الفتوى الإليكترونية د/ أحمد سعد البرعي صـ ٢٧٦٧ م س.

خامسـًا: الاستعانة بأهل التخصص من علماء التكنولوجيا الحديثة وعلماء الشريعة الإسلامية لضمان إدخال بيانات صحيحة وتصميم شامل ومتوازن يشمل كل ما ينشر على مواقع التواصل.

ويعتبر هذا التطوير متوافقـًا مع الشريعة الإسلامية، وذلك بتيسير الوصول إلى المعرفة الدينية الصحيحة والحكم الشرعي بدقة، والحد من الفتاوى المضللة المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي، واستغلال التكنولوجيا الحديثة باعتبارها نعمة من الله سبحانه وتعالى إن حسن استخدامها.[1]

* * *

(١) انظر: المرجع السابق صـ٢٧٦٨.

المطلب الثالث

نشر الوعي المجتمعي بأخطار الفتوى العشوائية

لا شك أن كل مشكلة فإن أساس حلها هو نشر الوعي، فالوعي هو الأداة الحقيقية لمواجهة أي مشكلة، خاصة إذا تعلق الامر بالفتوى، أي بالجانب الشرعي والديني لكل مسلم، وحتى لا يقه المستفتي فريسة لأصحاب الهومى أو التطرف فيجب أن ننشر ثقافة الوعي بين المسلمين، ليميز المسلم بين العالم المتخصص وبين غيره، ويعرف يقيناً المؤسسات التي لها أهلية الفتوى، ويترك من لا علم له بذلك.

"ويتطلب هذا الوعي توضيح معنى الفتوى، وبيان الفرق بين الاجتهاد المنضبط وبين التجرؤ على الدين بغير علم. فالإسلام لا يمنع التفكير ولا الاجتهاد، لكنه يضع شروطًا علمية دقيقة لحفظ الدين وصيانة المجتمع من الانحراف. وهنا يأتي دور المؤسسات الدينية الرسمية، مثل دور الإفتاء وهيئات كبار العلماء، في توعية الناس بضرورة الرجوع إلى العلماء الثقات، وتوفير بدائل رسمية موثوقة للفتوى، سواء عبر اللقاءات المباشرة أو المنصات الرقمية المعتمدة.

كما ينبغي لوسائل الإعلام أن تتحمل مسؤوليتها في هذا المجال، عبر إنتاج برامج توعوية تبسط المفاهيم الشرعية الصحيحة، وتحذر من مخاطر الفتاوى المضللة. ويمكن للمجتمع

المدني أن يساهم في ذلك من خلال الحملات التوعوية، والأنشطة الثقافية، والندوات العامة، التي تزرع ثقافة السؤال الآمن والمرجعية الشرعية المؤسسية."[1]

"وفي ظل الثورة الرقمية، تزداد الحاجة إلى ضبط الفتوى في الفضاء الإلكتروني، وتثقيف المستخدمين حول مخاطر الأخذ بآراء مجهولة أو غير موثقة. ويشمل هذا تطوير قواعد بيانات للفتاوى المعتمدة، وإطلاق تطبيقات ذكية بإشراف علماء متخصصين، لتسهيل وصول الناس إلى الإجابات الصحيحة."[2]

من خلال ما سبق يتبين أن مواجهة الفتاوى المضللة لن يتحقق إلا بالوعي والعلم والمعرفة والفهم والإدراك لما ينبغي أن تكون عليه الفتوى، سواء ما يتعلق بالمفتي أو المستفتي أو مسألة الفتوى، ولا بد من تفعيل الدور الرقابي لذه الصفحات أو المدعومة بالذكاء الاصطنعاي، وبذل الجهد في تحقيق أكبر الاستفادة من هذه التكنولوجيا الحديثة .

(١) الفتاوى الهوائية مآخذ وحلول ، عبدالقادر مهاوات، مجلة البحوث والدراسات ، العدد ١٥ السنة العاشرة ٢٠١٣ صـ ٢٢٥٤

(٢) المرجع السابق صـ ٢٢٥٥ بتصرف.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

طوفنا في هذا البحث حول الفتوى وتعريفها وضوابط الإفتاء الإلكتروني، وخطورة الفتاوى العشوائية وخاصة ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وأن الأمر يحتاج إلى ذكر آليات حقيقية وجادة لمنع الفتاوى العشوائية الإلكترونية، والتي يقوم عليها غير مؤهلين ،فيحكم الهوى والجهل والطائفية، بل والتطرف أيضاً في هذه الفتاوى، مما يؤثر على المجتمعات بالسلب، ويدمر فكر الأجيال، ويبدل المفاهيم، لذلك وجب علينا وضع آليات حقيقية كتفعيل الدور الرقابي لمؤسسات الدولة على الفتاوى، ونشر الوعي المجتمعى بخطورة أخذ الفتوى ممن ليس لها بأهل، مع بيان أننا لسنا ضد الذكاء الاصطناعي، أو أي وسيلة تكنولوجية حديثة، وإنما نسعى لحسن استغلال هذه الأدوات التكنولوجية فيما ينفع الناس بحق، وذلك عن طريق تطوير الذكاء الاصطناعى، ودعمه بالعلم الصحيح، ولا يكون ذلك إلا بتبادل الخبرات بين أهل الشريعة وأهل التكنولوجيا، وعمل ورش عمل وتوثيق الصلات التي يتنج عنها منظومة معرفية متكاملة وقد أوصى البحث بما يلي:

١- تفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الدينية الرسمية

٢- تطوير نماذج ذكاء اصطناعي منضبطة شرعيًا بإشراف علماء مؤهلين

٣- نشر الوعي المجتمعي بأخطار الفتوى العشوائية

٤- تعزيز الثقافة الرقمية لدى المستخدمين

٥- تكامل الجهود بين المؤسسات الدينية والتقنية والتعليمية لمواجهة هذا التحدي المستقبلي.

٦- تفعيل قانون منع الإفتاء لغير الهيئات المرخص لها بالإفتاء.

٧- الحزم في التعامل مع من يخالف القانون الذي ينظم عملية الإفتاء

٨- عمل برامج ونشرات على مواقع التواصل تنشر الفتاوى المنضبطة بأسلوب سهل يفهمه كل أحد .

٩- عمل برامج إعلامية تبين أهمية استخدام التكنولوجيا بشكل صحيح وإرشاد المستخدمين إلى الطرق الصحيحة لأخذ العلم الشرعي منها.

١٠- العمل على تطوير برامج الذكاء الاصطناعي وعمل برامج إلكترونية (APPs) تحرص على تقديم الفتوى المنضبطة.

❊ ❊ ❊

المصادر والمراجع

١- لسان العرب، لابن منظور ط دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ. تهذيب اللغة، للأزهري ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، تحقيق: محمد عوض مرعب

٢- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، تحقيق عبدالحميد هنداوي.

٣- الذخيرة للإمام القرافي تحقيق: محمد حجي. ط دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م

٤- إشكالية الهوية فتوى الإليكترونية، دراسة فقهية حول لوازم وى الشرعية وفوضى الفتاوى في العالم الافتراضي د/ أحمد سعد علي البرعي العدد ٤ جمادى الاولى / ١٤٤٣/ ٢٠٢١ حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين القاهرة .

٥- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى للرحيباني. المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

٦- كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ

٧- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، للنووي ط دار الفكر، دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ

٨- ضوابط الإفتاء في أجهزة الإعلام والوسائط الإلكترونية د/ عبدالرازق عبدالمجيد مجلة كلية الدعوة والإعلام جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

٩- فوضى الفتاوى الإلكترونية سبابها، نتائجها، سبل القضاء عليها، د/ سمحاء عبدالمنعم أبو العطا مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالمنصورة العدد الثاني عشر ٢٠٢٠/ ٢٠٢١

١٠- صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى: دار ابن كثير -بيروت

١١- أحكام أهل الذمة لابن القيم دار الملايين -بيروت ط٢/ ١٤٠١هـ

١٢- الموافقات للإمام الاشاطبي ط/ دار المعرفة -بيروت

١٣- فتاوى ابن الصلاح ط/ دار السلام ٢٠٠٣م.

١٤- الأم للإمام الشافعي ط دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

١٥- خطاب الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور احمد الطيب حفظه الله تعالى في مؤتمر الإفتاء العالمي. الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، القاهرة. عام ٢٠١٧

١٦- موقع دار الإفتاء المصرية، دليل ضبط الفتوى في الفضاء الإلكتروني٢٠٢١

١٧- الفتاوى الهوائية مآخذ وحلول ، عبدالقادر مهاوات، مجلة البحوث والدراسات ، العدد ١٥ السنة العاشرة ٢٠١٣

١٨- **المواقع الإلكترونية:**

- https://www.facebook.com/EgyptDarAlIftaMedia/posts/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-911667444440930/

- https://www.azhar.eg/observer/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B11/ArtMID/14430/ArticleID/89914/%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a-%d9%88%d8%a3%d8%ab%d8%b1%d9%87-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d8%b4%d9%88%d9%8a%d8%b4-%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%88%d9%8a%d8%%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%8a%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d9%81-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b5%d9%88%d8%-%d9%86%d9%85%d9%88%d8%b0%d8%ac%d9%8b%d8%a7
- www.dar-ali5a.org/AR/ViewResearch.aspx?ID=227
- https://www.aliftaa.jo/Research/15/Article.aspx?ArticleId=63#_edn13

❊ ❊ ❊